

مجلس النواب يصادق بالإجماع على مشروع القانون رقم 15.98

الفريق الحركي: المشروع «ورش كبير» سيشكل تحديا كبيرا يستوجب المواكبة

البرلمان / صليحة بجراف



الحكومة ملزمة بالتعجيل بإصدار النصوص التنظيمية اللازمة لتنزيل مقتضياته وفتح قنوات الحوار المباشر مع ممثلي الفئات المعنية

توفير الموارد البشرية المؤهلة والضرورية لإجراح هذه المبادرة علاوة على ضرورة انخراط كافة القطاعات الحكومية في تأطير مختلف الفئات المستهدفة عند التنزيل. جدر الإشارة إلى أن مشروع هذا القانون يهدف إلى إقرار التغطية الصحية لفائدة العمال المستقلين وأصحاب المهن الحرة. وينص على مبدأ الإلزامية في الانخراط في هذا النظام. وحديث سلة للعجات ماثلة لتلك الخوطة للأجراء في القطاع الخاص. واعتماد التدرج في إقرار هذه التغطية الصحية. إلى جانب تحديد الاشتراك على أساس دخل جزافي مطبق على الصنف أو الصنف الفرعي الذي ينتمي إليه المستفيد. كما أن تنزيل هذا القانون الجديد سيؤطر بنص تنظيمي مع إسناد تدبير هذا النظام إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بصفة مستقلة عن تدبير باقي الأنظمة.

الاجتماعي، الذي سيعهد إليه تدبير النظام. وبعد أن سجلت المتدخلة أن انتظارات واکراهات قطاع الصحة كثيرة جدا. لكونه يشكو من معضلات كثيرة منها، نقص موارده البشرية خاصة الأطباء والمرضين. واتساع حجم الهشاشة في التجهيزات الطبية وإشكالية الولوج إلى المؤسسات الاستشفائية والمشاكل المرتبطة بالمستعجلات وعدم توازن الخريطة الصحية. أكدت على ضرورة العمل على وضع برنامج لإعادة هيكلة المستشفيات والمراكز الصحية. خاصة في العالم القروي والمناطق النائية. داعية الحكومة إلى التعجيل بإصدار النصوص التنظيمية اللازمة لتنزيل مقتضيات هذا المشروع قانون وفتح قنوات الحوار المباشر مع ممثلي الفئات المعنية بهذه التغطية لتحديد الفئات المستهدفة واعتماد مبدأ التدرج والإلزامية للاستفادة من هذا الحق لمجموع الفئات المهنية المستهدفة. مع

التنفيذ في فاخ من أكتوبر 2015. و أضافت المتحدثة في مداخلة باسم الفريق الحركي مجلس النواب. أنه كان من الضروري الانخراط في إصلاح هذا القطاع عن طريق وضع إطار قانوني ينظم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا. والموجه إلى ما يزيد عن 30% من المستفيدين. موضحة أنهم يتوزعون بين مهنيي الصحة في القطاع الخاص. من أطباء وأطباء أسنان. وصيادلة. والأشخاص الذين يزاولون بقطاع التجارة أو الفلاحة أو قطاع النقل أو الصناعة التقليدية. فضلا عن الأشخاص الآخرين غير الأجراء. غير خاضعين لأي نظام آخر للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض. مشيرة إلى أن هذه الفئات ستستفيد من نفس سلة العلاجات التي يكفلها التأمين الصحي الإجباري عن المرض المحددة لدى الصندوق الوطني للضمان

في سلم مؤشرات التنمية البشرية وسيساهم في تحقيق الإنصاف والمساواة في تقديم الخدمات الطبية والجالية. مضيفا أنه يستوجب فقط المواكبة عبر توفير البنيات التحتية والتجهيزات البيوطبية والموارد البشرية. وقالت الأخت ليلي أحكيم (عضو الفريق الحركي مجلس النواب) إن المشروع الذي يندرج في إطار توسيع نطاق التغطية الصحية الأساسية بغية تعميم الاستفادة منها. ويأتي من أجل تعزيز الترسانة القانون الهادفة إلى تقنين وتطوير المنظومة الصحية. بعد استكمالها لسلسلة تعميم الاستفادة من التغطية الصحية الأساسية الذي انخرط فيه بلدنا. منذ غشت 2005 بتفعيل نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الأجراء بالقطاعات العام والخاص. وتعميم نظام المساعدة الطبية ابتداء من سنة 2012. إضافة إلى دخول نظام التأمين الإجباري عن المرض الخاص بالطلبة حيز

صادق مجلس النواب بالإجماع. في جلسة عمومية عقدها الثلاثاء. على مشروع القانون رقم 15.98 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا. ويندرج مشروع هذا القانون في إطار التزامات المملكة الرامية إلى توسيع نطاق التغطية الصحية وتعميمها على الصعيد الوطني في أفق سنة 2025 بالنسبة لهذه الفئات. التي تمثل حوالي 11 مليون مستفيد من المؤمنين وذوي الحقوق. أي 30 بالمائة من الساكنة. واعتبر الفريق الحركي مجلس النواب مشروع القانون رقم 15.98 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا. أن هذا النص الذي يعد «مكسبا وطنيا». سيرتقي بالمغرب

برلمانيون وجامعيون مغاربة ودوليون يتدارسون بالرباط الممارسات المقارنة في مجال مراقبة البرلمان للمالية العامة

والتقييم حيث تم أحداث لجنة مراقبة المالية العامة في نهاية أكتوبر 2013. وأضاف أن ذلك اقترن بتوسيع اختصاصات المجلس الأعلى للحسابات والمحاكم المالية وكذلك بالمصادقة على قانون تنظيمي جديد لقوانين المالية بكل حمولاته الاصلاحية من قبيل اعتماد منطق النتائج عوض وتيرة وكمية الانفاق. وبناء ميزانية الدولة على البرامج وجامعة الأداء وربط رصد الاعتمادات بمؤشرات تمكن من تقييم هذه النجاعة. وأشار إلى أن ذلك يتوخى التأسيس لثقافة جديدة ترتكز على التتبع والتقييم ودرء اي اختلاف قد يلحق التدبير. ومن جهته. قال رئيس لجنة مراقبة المالية العامة في مجلس النواب ادريس الصقلي عدوي أن هذا اليوم الدراسي يشكل مناسبة للمقارنة تمكن النواب المغاربة من الاطلاع على تجارب برلمانات ومؤسسات ومنظمات دولية رائدة في هذا المجال. وخلص إلى أن هذا اللقاء خصص لدراسة آليات النجاعة المالية. وهو أمر أساسي بالنسبة لأعضاء البرلمان للقيام بمهامهم في مراقبة النفقات العمومية. مبرزا أنه حان الأوان لتوفر البرلمان على آليات جديدة لمراقبة المالية العامة. وذلك بالنظر لأهمية القروض المخصصة للاستثمارات.

وناقش المشاركون أيضا دور المكتب الوطني للحسابات البرلماني في مجال مراقبة المالية العمومية» و«دور المجلس الأعلى للحسابات الفرنسي في مجال مراقبة المالية العامة» و«آليات دعم المجلس الأعلى للحسابات لأشغال لجنة مراقبة المالية العامة» في المغرب. وقال رئيس مجلس النواب الحبيب المالكي إن من شأن هذا اللقاء أن «يمكننا من تشكيل رؤية مقارنة عن الممارسات المتعلقة بهذه المهمة التي تتجاوز الجوانب المالية والمحاسبية إلى أثر التدخل العمومي على المواطن واعمال الشفافية بشأنه». وأضاف المالكي في كلمة تليت نيابة عنه أنه في هذا الاطار ودعما لأعمال المجلس وتقوية قدراته. سينكب هذا الأخير قريبا على وضع اطار للخبرة في شكل مؤسسة أو مركز للدراسات والأبحاث البرلمانية يجمع خبراء وقدرات متنوعة ستناط بها مهمة مساعدة المجلس في مهامه. وبخصوص التجربة المغربية في هذا المجال ذكر السيد المالكي أن دستور 2011 نص على توسيع مجال القانون وكرس البرلمان كسلطة وحيدة للتشريع وربط المسؤولية بالمحاسبة. مبرزا أنه كان من الطبيعي في هذا السياق الاصلاحى ان يحدث مجلس النواب أجهزة وآليات جديدة للمراقبة

تدارس برلمانيون ومسؤولون وجامعيون مغاربة ودوليون خلال يوم دراسي نظمه مجلس النواب الثلاثاء الممارسات المقارنة في مجال مراقبة البرلمان للمالية العامة. في ضوء التجارب المغربية والبريطانية والفرنسية. وتناول أعضاء مكتب مجلس النواب ورؤساء فرق برلمانية ورؤساء لجان وكذا ممثلو مجلس الحسابات والمفتشية العامة للإدارة الترابية وجامعة محمد الخامس ومثلو مؤسسات برلمانية ومؤسسات المراقبة المالية في فرنسا والمملكة المتحدة. بالتفصيل أدوات ووسائل مراقبة المالية العامة من طرف البرلمان والمؤسسات الدستورية الأخرى. ويشكل هذا اللقاء المنظم تحت شعار «مراقبة المالية العامة من طرف البرلمان: الممارسة المغربية والفرنسية والبريطانية» بشراكة مع الشركاء المؤسساتيين في التوأمة الممولة من طرف الاتحاد الأوروبي (الجمعية الوطنية الفرنسية ومجلس العموم البريطاني) ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية. فضاء للاطلاع على التجارب المختلفة في هذا المجال عبر عروض قاربت على الخصوص. «دليل عملي لأشغال لجنة مراقبة المالية» في المغرب و«الممارسة البريطانية في مجال مراقبة المالية العمومية» و«الجمعية الوطنية الفرنسية ومراقبة المالية العمومية».

مجلس النواب يصادق بالإجماع على مشروع قانون يتعلق بإحداث وكالة التنمية الرقمية

صادق مجلس النواب. في جلسة عمومية عقدها الثلاثاء. على مشروع القانون رقم 61.16 حذت بموجبه وكالة التنمية الرقمية. وقال وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي. مولاي حفيظ العلمي. إن إحداث هذه الوكالة يأتي بالنظر إلى أهمية التنمية الرقمية التي تتجلى في الدور المركزي للتكنولوجيات في التنافسية وتحقيق النمو وكذا دورها في تحديث الإدارة وتقريبها من المواطن. فضلا عن أهميتها في خلق مناصب شغل وتحسين مستوى عيش المواطن. وأبرز الوزير أن مشروع القانون يهدف. بالأساس. إلى توقع المغرب على المدى المتوسط بين البلدان المنتجة للتكنولوجيا وجعل الاقتصاد المغربي ذي قيمة مضافة عالية وملاءمة الإطار المؤسساتي مع الممارسات الجيدة في مجال الاقتصاد الرقمي على الصعيد الدولي. وأضاف العلمي أن الوكالة ستتولى وضع مقاربات مندمجة في مجال التنمية الرقمية بالمغرب. وتنفيذ استراتيجيات الدولة في هذا المجال. وتشجيع نشر الأدوات الرقمية وتطوير استخدامها بين السكان. ولهذه الغاية. ستناط بالوكالة عدة مهام منها القيام وحساب الدولة بتنسيق مع السلطات والهيئات المعنية بتنفيذ إستراتيجية تنمية الاستثمار في مجال الاقتصاد الرقمي وتشجيعه والتحفيز عليه. وكذا اقتراح التوجهات العامة. على الحكومة. الواجب إتباعها في مجال تنمية الاقتصاد الرقمي وتقديم كل توصية أو اقتراح أو رأي من شأنه تحسين مناخ وشروط وإجراءات تطوير الاقتصاد الرقمي. كما ستتولى الوكالة تصميم وتنفيذ مشاريع الإدارة الإلكترونية وتطوير الخدمات الرقمية في إطار برنامج الحكومة الإلكترونية. إضافة إلى توفير الخبرة اللازمة للفاعلين في مجال الاقتصاد الرقمي قصد تعزيز قدرتهم التنافسية مع المساهمة في تشجيع وتنمية المبادرة والنشاط المقاولاتي في مجال الاقتصاد الرقمي.